

الحوكمة وجودة التعليم في الجامعات

¹ عدنان حورية/ طالبة دكتوراه/ جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

² بن حسن الهواري / أستاذ محاضر " أ " / جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

تاريخ الإستلام: 2019/02/27 تاريخ القبول: 2019/03/06 تاريخ النشر: 2019/03/17

ملخص:

عرف مفهوم الحوكمة انتشارا واسعا شمل مختلف المجالات والميادين المتعلقة بتسيير الشأن العام، وأصبح أحد المؤشرات الأساسية في قياس مدى رشادة الحكم. ولم يستثنى قطاع التعليم العالي من الأمر بالنظر إلى علاقته الوطيدة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المجالات. فأصبح تقدير فعالية وكفاءة مؤسسة التعليم العالي يخضع لمبادئ الحوكمة، التي عرفت بدورها تطورا كبيرا بما يناسب خصوصيات قطاع التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الجامعة، الجودة، التعليم، البحث العلمي.

Abstract :

The concept of governance has been widely used in various fields related to the management of public affairs, and has become one of the key indicators of good governance. The higher education sector was not excluded due to its close relationship with social, economic and other fields. The evaluation of the effectiveness and efficiency of the higher education institution is subject to the principles of governance.

Keywords: governance; university; quality; education; scientific research.

مقدمة:

في الجزائر، تدخل مؤسسات التعليم العالي الألفية الثالثة وهي محاطة بالعديد من المتغيرات العالمية و الإقليمية، بالإضافة إلى العديد من المشكلات، هذه القضايا تجعل من الصعب أن تستجيب مؤسسات التعليم العالي الجزائرية لمتطلبات الجودة، ما لم توجد أرضية مناسبة للحكم الرشيد الذي تحدد بموجبه المسؤوليات و تصان في ظله الحقوق. وعلى هذا الأساس تم تخصيص هذه الورقة البحثية لدراسة ماهية الحكم الرشيد ابتداء، مروراً بالجودة الشاملة في التعليم العالي، وصولاً إلى دراسة إمكانية تحقيق جودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر في ضوء مبادئ الحكم الرشيد .

أولاً: ماهية الحكم الرشيد

I-1 ظهور الحكم الرشيد : ظهر مصطلح " الحكم الصالح أو الحكم الجيد " في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكمة"، ثم كمصطلح قانوني (سنة 1478)، ليستعمل في نطاق واسع ومعبر عن تكاليف التسيير ، ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في التسيير للنظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية¹.

I-2 مفهوم الحكم الرشيد: لغة هو مشتق من جذر ثلاثي (ح ك م)، وتضفي اللغة العربية على مفهوم الحكم، جلال العلم والحكمة والعدل على أساس من القاعدة القانونية، فيقال (حكّم) أي قضى، و يقال :حكّم له ، وحكّم عليه، وحكّم بينهم . فالحكم يقوم على القضاء بين الناس بالعدل ويعني (الحكم) أيضا العلم، كما يعني كذلك (الحكمة)، مما يتيح

¹ زايري بلقاسم ، الحكم الرشيد والكفاءة الاقتصادية ، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، مارس 2005 ، مطبوعة غير منشورة، ص 91.

الجال لاعتبار مبادئ سامية (الرحمة فوق العدل) ، أو المصلحة العامة في القضاء. والعدل هو أحد معاني (الحِكمة)، و(المُحكِّمة) هي هيئة قضائية تتولى الفصل في المنازعات¹.

I-3 تعريف القانون للحكم الرشيد: تنص المادة 10 من الدستور الجزائري " إن الشعب حر في إختيار ممثليه ... لا حدود لتمثيل الشعب إلا ما نص عليه الدستور "² ، فالحكم الرشيد القانوني يعرّف بأنه " قوة مادية أو معنوية في خدمة فكرة ، إنها قوة بلورها الوعي الإجتماعي وتوجه تلك القوة نحو قيادة مجموع لبحث الصالح العام وأن تلك القوة يجب أن ترافقها قدر كبير من الحرية "³.

I-4 التعريف الإقتصادي للحكم الرشيد: إستخدم البنك الدولي مصطلح الحكم السيء أو غير الرشيد للإشارة إلى بعض السمات لأسلوب الحكم فتعرض إلى وصف الحكم السيء بأنه⁴ الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح العامة والمصلحة الخاصة وبين المال العام والمال الخاص ، ويستغل الموارد العامة في المصالح الخاصة، وهو الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني ولا يطبق حكم القانون، حيث تطبق القوانين تعسفيا ويعفي المسؤولين أنفسهم من تطبيق القوانين، كما يدل على وجود الفساد وانتشار آلياته وثقافته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد، وبعبارة أخرى هو الحكم الذي يتميز باهتزاز شرعية الحكم وضعف ثقة المواطنين به، ما قد يدفع إلى انتشار القمع ومصادرة الحريات.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2002، ص102.

² دستور 23 فيفري 1989.

³ فوزي أوصديق ، النظم السياسية و القانون الدستوري ، دار الكتاب الحديث ، جامعة البليدة ، 2000 ، ص 110 .

⁴ حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية المنظمة من قبل مركز دراسات الوحدة العربية حول الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، لبنان ، 2006 ، ص 101.

I-5 معايير ومتطلبات الحكم الراشد: يقوم الحكم الراشد على عدة معايير من بينها الديمقراطية والتي تدل على حكم الشعب أو حكم الشعب لنفسه وتقوم على: حكم الأكثرية، فصل السلطات وتقسيم الصلاحيات، سيادة القانون، اللامركزية و الإستقلالية¹. إضافة الى الشفافية التدفق الحر للمعلومات وانفتاح المؤسسات و العمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها حتى يمكن مراقبتها،² وضرورة الإفصاح للجمهور³ وكذلك المساءلة التي تعرف على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم ، تحمل بعض المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع أو الغش.⁴ بمعنى أن يكون صناع القرار في الحكومة والقطاع و منظمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجماهير ومؤسسات الأطراف المعنية⁵. والأخلاق التي تمثل التمييز بين ما هو جيد وما هو سيء، وبين ما هو صواب و ما هو خاطيء، فهي إذن تتضمن : الإلتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد، الإلتزام بالأخلاق الحميدة و القيام بالمسؤولية الاجتماعية⁶. وحسن الإستجابة التي تنص على أن تسعى المؤسسات إلى خدمة جميع من لهم مصلحة فيها ، وتقديم خدمات تتناسب مع متطلبات كل فرد من المجتمع⁷، كما أن التوافق هو الآخر من معايير الحكم الراشد وهو

¹ حسن كريم ، مرجع سابق ذكره، ص 109 .

² مصطفى كمال السيد، الحكمانية : البعد السياسي للتنمية المستدامة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2003، ص 16 .

³ عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية المنظمة من قبل مركز دراسات الوحدة العربية حول الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، لبنان، 2006، ص 140.

⁴ سعيد علي الراشدي ، الإدارة بالشفافية ، كنوز المعرفة ، الأردن ، 2007، ص 27 .

⁵ مصطفى كمال السيد ، مرجع سابق ذكره ، ص 18 .

⁶ نجم عبود نجم ، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال ، دار الوراق ، الأردن ، ط 1 ، 2006، ص 17 .

⁷ مصطفى كمال السيد ، مرجع سابق ذكره ، ص 16 .

القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول المصلحة العامة والسياسة العامة¹، زيادة على **الفعالية والكفاءة** التي تعني القدرة على تقديم خدمات للجمهور ذات جودة عالية ، مع إدارة رشيدة للموارد ، فالإدارة الفعالة تستطيع أن تساهم في تحقيق النمو، محاربة الفقر، وتقديم الخدمات واستغلال الموارد بأقل التكاليف²، كما أن **حكم القانون** الذي يعني مرجعية القانون وسيادته على المجتمع من دون استثناء وأن تتسم الأطر القانونية بالعدالة ، و أن تطبق دون تحيز³، وأخيرا تعد **مكافحة الفساد** من أهم معايير ومتطلبات الحكم الرشيد، فالفساد يعني استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة ، ويشمل ذلك جميع أنواع الرشاوي للمسؤولين المحليين أو المواطنين . إن العبرة هي البحث عن كيفية تفعيل الجهود لمكافحته ، فكل الدول تسعى إلى التقليل من الفساد لديها، من خلال البدء برفع الوعي كمرحلة أولى ثم إجراء تغييرات لجعل الحكومة أقل قابلية للفساد، ثم مرحلة أخيرة وهي التصدي لمشكلة الأنظمة الفاسدة.⁴

¹ أمينة عثمانى ، الفرطاس زوليخة ، الحكم الرشيد و التنمية المستدامة ، على الموقع: <http://chaib.olymp-network.com/news.php?action=view&id=5> سحب يوم 2014/03/13 .

² حسن كريم ، مرجع سابق ذكره ، ص 103 .

³ مصطفى كمال السيد ، مرجع سابق ذكره ، ص 17 .

⁴ بن علي بلعزوز ، عبد العزيز طيبة ، مداخلة بعنوان : دور المساءلة الحكومية كأحد متطلبات الحكم الرشيد في تحقيق التنمية في الجزائر ، ضمن الملتقى العلمي الدولي السادس المنظم من قبل " الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين " حول : الحكم الرشيد ودوره في التنمية المستدامة يومي 09 - 10 ديسمبر 2006 ، مطبوعة غير منشورة، ص 05 .

ثانيا: الجودة الشاملة في التعليم العالي

1- مفهوم إدارة الجودة الشاملة : مصطلح الجودة مشتق من الكلمة اللاتينية quality التي تعني طبيعة الشخص، طبيعة الشيء أو درجة الدقة و الإتقان¹، وتعرف الجودة لغة بأنها "من الجودة، و الجيد نقيض الرديء، و جاد الشيء جوده، و جوده أي صار جيدا"²، كما عرفت المواصفة الدولية ISO 9000 : 2000 " الجودة بأنها درجة تلبية مجموعة الخصائص الموروثة في المنتج لمتطلبات العميل"³، ومنه فإن الجودة تتعلق بمنظور العميل و توقعاته، فإذا كان المنتج أو الخدمة تحقق توقعات العميل فإنه قد أمكن تحقيق مضمون الجودة. أما مدخل إدارة الجودة الشاملة فهو عبارة عن مدخل استراتيجي تسعى المؤسسة من خلال له إلى التطوير المستمر بغية إرضاء عملائها، وقد اخذ تعاريف عديدة، حيث بدأ مفهوم إدارة الجودة الشاملة بالظهور في الثمانينات من القرن العشرين، حيث يتضمن هذا المفهوم جودة العمليات بالإضافة إلى جودة المنتج، ويركز على العمل الجماعي وتشجيع مشاركة العاملين واندماجهم ، بالإضافة إلى التركيز على العملاء، مشاركة الموردين⁴. كما يمكن أن تعرف على أنها أسلوب جديد للتفكير فيما يتعلق بإدارة المؤسسات، وأن إدارة الجودة الشاملة هي ثقافة تعزز مفهوم الالتزام الكامل تجاه رضا العميل من خلال التحسين المستمر والإبداع في كافة نواحي العمل⁵.

¹ وسيلة واعر، مداخله بعنوان: دور الحكومة الإلكترونية في ارساء مقاربة الجودة بالخدمات الحكومية " دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر " ضمن الملتقى العلمي الدولي الأول حول " متطلبات ارساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر " دراسة تجارب بعض الدول، الجزائر 13-14 ماي 2013 ، ص13 ، مطبوعة غير منشورة .

² مهدي السامرائي، إدارة الجودة الشاملة ، دار جرير للنشر ، عمان الأردن ، 2007 ، ص 27 .

³ محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة (مفاهيم و تطبيقات)، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن، 2006، ص 19 .

⁴ محفوظ أحمد جودة ، مرجع سابق ذكره ، ص 27 .

⁵ محفوظ أحمد جودة ، مرجع سابق ذكره ، ص 22 .

2- إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي : إن إدارة الجودة الشاملة في الغالب يرتبط بالجانب الإقتصادي وبسبب ما حققته من مزايا في الصناعة، حيث تمنح المؤسسة قدرة تنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، ونظرا لكون منتجات قطاع الخدمات مثل الخدمات الفندقية والسياحية وقطاع التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة لا تقل أهمية عن المنتجات السلعية أصبحت هي الأخرى مطلوبة في الجامعات ومن الواضح أن الجامعات التي تتميز بالمستويات العلمية العالية ، تكون أكثر استعدادا لتقبل المفاهيم والمطالب الأساسية لمدخل إدارة الجودة الشاملة إذ تشمل هذه الأخيرة الأساس في ضمان مخرجات قادرة على الاندماج في القطاع الإقتصادي غير أن تطبيق هذا المدخل في مؤسسات التعليم العالي تكتنفه بعض الصعوبات، وذلك نظرا للخصوصية التي تتميز بها هذه المؤسسات وتعدد المستفيدين من خدمات التعليم .

تعرف الجودة في التعليم بصفة عامة بأنها : " ترجمة احتياجات توقعات الطلاب إلى خصائص محددة تكون أساسا لتعميم الخدمة التعليمية وتقديمها للطلاب بما يوافق تطلعاتهم"¹ كما يمكن القول أن إدارة الجودة في التعليم العالي عبارة عن مجمل السمات والخصائص التي تتعلق بالعملية التعليمية التي تفي بإحتياجات الدارسين والمشرفين والموظفين وأولياء الأمور²، فإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي تعرف بأنها: "مجموعة من الخصائص والصفات الإجمالية التي ينبغي أن تتوفر في الخدمة التعليمية، بحيث تكون هذه الخدمة قادرة على تأهيل الطالب، وتزويده بالمعرفة والمهارات والخبرات أثناء سنوات الدراسة الجامعية، وإعداده في

¹ نعيمة محمد يحيوي، مداخله بعنوان : متطلبات ومعايير إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، ؟ مطبوعة غير منشورة، ص 05 .

² عبد النور موساوي ، محمد سيف الدين بوفالطة ، مداخله بعنوان : إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ؟ ص 03.

صورة خريج جامعي متميز قادر على تحقيق أهدافه وأهداف المجتمع التنموية¹ بمعنى "مقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب، سوق العمل، المجتمع، وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة".²

والملاحظ من هذه التعاريف أنها ترى بأن إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي عبارة عن نظام يتم من خلاله تفاعل المدخلات لتحقيق مستوى عال من الجودة حيث يقوم العاملون بالمشاركة بصورة فعالة في العملية التعليمية، والتركيز على التحسين المستمر لجودة المخرجات لإرضاء المستفيدين. وخلاصة لما سبق فإن إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي تتمحور في أنها³ عبارة عن أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات الجامعة، ليوفر للأفراد وفرق العمل لإرضاء الطلاب والمستفيدين من التعليم والبحوث الجامعية، وهي كذلك إستراتيجية للتغيير تبدأ من البيئة، وتنتهي ببرنامج تحسينات مستمرة لإرضاء الطلاب والمجتمع، كما أنها تعبر عن فعالية تحقيق أفضل الخدمات التعليمية والبحثية والإستشارية (الفعالية) بأكفأ الأساليب (أقل تكاليف وأعلى جودة ممكنة).

ثالثا: تحقيق جودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر في ضوء مبادئ الحكم الرشيد

1- تحقيق جودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من خلال ضمان استقلاليتها: تعتبر حوكمة مؤسسات التعليم العالي بمثابة إستراتيجية شاملة ترسم هيكل عمل المؤسسات

¹ كلثوم البز، مولود حواس، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، بين النظرية والتطبيق، دراسات إقتصادية العدد 17، 2010، ص 66.

² نعيمة محمد يحيوي، مرجع سابق ذكره، ص 05.

³ بوحنية قوي، سمير بارة، سالمة ليمام، مداخلة بعنوان - إمكانات تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي - دراسة حالة الجزائر، جامعة ورقلة الجزائر؟، ص 13.

التعليمية وتعتبر الإستقلالية الجامعية مبدأً ضروري في هذه الإستراتيجية مع ضمان الحرية الأكاديمية التي تعتبر شرطاً أساسياً لممارسة أي عمل معرفي .

-الاستقلالية الجامعية والإدارة الذاتية: تعد الإدارة الذاتية لمؤسسات التعليم مدخلا رائجا على صعيد الدول المتقدمة كالولايات الأمريكية (1995)، نيوزيلندا (1997)، جنيف (2000) وغيرها من الدول المتقدمة . حيث جاء تطبيق هذا المدخل على مستوى المؤسسات التعليمية لإيمان العديد من الباحثين و الممارسين في حقل الإدارة و التربية ، بأنه في تطبيق هذا المدخل حلولاً منطقية لكثير من المشكلات والقضايا التي تعاني منها المؤسسات التعليمية¹، ففي ظل الإدارة الذاتية تصبح وحدة التحكم داخل المؤسسة، كما تتمتع المؤسسة التعليمية بالإستقلالية وتحدد قوام العمل بها من معلمين وإداريين ومعاونين وتقوم بمسؤولية دعم العمل بروح الفريق وذلك بتقوية المشاركة داخل المؤسسة وتعدد أنماطها. حيث أن مدخل الإدارة الذاتية يضمن عطاء أفضل من قبل أعضاء هيئة التدريس ومن ثم ضمان جودة الطالب الذي هو هدف كل إصلاح تربوي .ومن بين الأهداف التي يمكن لمدخل الإدارة الذاتية تحقيقها ما يلي²:

- ضمان تطبيق مبادئ الجودة الشاملة على مستوى المؤسسات التعليمية ومن ثم تحقيق نوعية متميزة من المخرجات التعليمية ، و تدعيم التفاعل بين أعضاء الإدارة وهيئة التدريس والطلبة ما يساهم بشكل فعال في إعطاء دافعية لديهم ، ويتيح للإدارة تبني أدوارا جديدة تدعم اللامركزية .

- تشجيع المنافسة بين المؤسسات التعليمية، تشجيع الرقابة الذاتية لدى العاملين بالمؤسسة التعليمية وذلك من خلال الإتفاق على مواصفات الأداء الفعال لكل منهم وربط الحوافز بمستوى الأداء .

¹ محمد حسين العجمي ، المشاركة المجتمعية و الإدارة الذاتية المدرسة ، المكتبة العصرية ، مصر ، 2007 ، ص 13 .

² نفس المرجع السابق ، ص 14 .

- التقليل من البيروقراطية بزيادة قاعدة المشاركة في صناعة القرارات على مستوى المؤسسة وذلك بنقل سلطات معينة من الإدارة التعليمية إلى مدير المؤسسة .
- تتيح الإدارة الذاتية لمؤسسات التعليم العالي المرونة التامة و الحرية في فتح تخصصات جديدة لتحقيق الربط بين الأنشطة الجامعية ومتطلبات التنمية وتحقيق التطور في التعليم و البحث العلمي .

2- تحقيق جودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من خلال تقويم أدائها: بقدر ما يجب أن تتمتع مؤسسات التعليم العالي بالاستقلالية ، بقدر ما يجب أن تكون هذه المؤسسات مسؤولة أمام الأطراف صاحبة المصلحة من الخدمات التي تقدمها ذلك بتقديم خدمات ضمن الجودة المطلوبة وهذا ما يستدعي إخضاع هذه المؤسسات لعمليات التقييم، ما يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالترقية، ومنح المكافآت أو تسليط العقوبات.

2-1 التقييم التقليدي والتقويم الحديث للأداء: ونميز ما بين المفهوم التقليدي للتقويم والمفهوم الحديث، حيث يعتبر المفهوم التقليدي الجامعي بأنه قياس للتحصيل العلمي للطالب الجامعي وتحديد لقدراته على العطاء العلمي وأداء الأعمال في مجال تخصصه. ويشمل التقويم بهذا المفهوم الامتحانات التي تستخدم لإصدار الحكم على انتقال الطالب الجامعي من مستوى لآخر، أو لإعطائه شهادة التخرج من الجامعة. ولقد استخدمت الامتحانات في صورتها التقليدية في الدول النامية بصفة عامة، و الجزائر بصفة خاصة، كوسيلة للتقويم بالمفهوم الضيق، وترتب على ذلك آثارا سلبية على العملية التعليمية، وأهم هذه الآثار ما يلي¹:

أ. المبالغة في أهمية الامتحانات في قياس نتائج التعلم : حيث تحول التدريس إلى عملية لتلقين المعلومات من جانب الأستاذ، وحفظ واستظهار وتسميع من جانب الطالب.

¹ علي راشد ، الجامعة والتدريس الجامعي ، دار الهلال ، بيروت ، 2007 ، ص.ص 211 – 213 .

ب. انتشار كثير من الظواهر الضارة : أدت الامتحانات بصورتها التقليدية، وطريقة وضعها وتصحيحها إلى انتشار الكثير من الظواهر السيئة منها :

- شيوع المذكرات و الكتب الموجزة: حيث تركز هذه الكتب على المعلومات التي تهتم بها الإمتحانات فقط، وتحمل التطبيقات العملية والصلة بحياة الطالب.

- شيوع ظاهرة الغش في الامتحانات: تتفشى ظاهرة الغش في الامتحانات بين الطلبة في جميع المراحل والمستويات .

- الاعتماد على نتائج الامتحانات في التوجيه الدراسي والمهني: كثيرا ما تعتمد الجامعات والمعاهد العليا في اختيار طلبتها على أساس مجموع الدرجات التي يحصل عليها هؤلاء الطلبة في الامتحانات النهائية للمرحلة الثانوية. والواقع أن هذا المجموع ربما تكون له دلالة على المستوى العام للطلبة. ولكنه لا يكشف عن استعداد، أو موهبة، أو قدرات خاصة أو عامة، بذلك لا يصلح وحده للتوجيه الدراسي أو المهني .

أما التقويم الجامعي بمفهومه الحديث يأخذ بعين الاعتبار كل جوانب العملية التعليمية باعتبار هذه الجوانب وحدة عضوية متكاملة¹. فهو يأخذ بعين الاعتبار مدى نمو الطالب الجامعي في جميع الجوانب الأخلاقية والعقلية والنفسية والاجتماعية وذلك لإعداده للمواطنة الصالحة تحقيقا للأهداف التربوية المنشودة. كما يعتني بطرق التدريس والمقررات الدراسية والكتب والمراجع العلمية، وكذلك الأنشطة التعليمية التي تمارس سواء داخل قاعات الدراسة أو خارجها. ويشمل أيضا المباني الجامعية والمخابر ومدى توفرها وكفاءة استخدامها، ومدى كفاية الإضاءة والتهوية في هذه المباني باعتبار كل هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر في تحقيق الأهداف التربوية المنشودة.

¹ علي راشد ، مرجع سابق ذكره ، ص.ص 214 - 215.

ولقد ظهرت اتجاهات جديدة في التقويم التربوي تنسجم مع التطورات المرغوبة في أهداف التعليم و بنيته والجوانب المختلفة المتصلة به. يمكن إيجاز أهم هذه الاتجاهات الجديدة في مايلي¹:

- أ. تحول التقويم التربوي من مجرد أداة محدودة مهمتها فرز الطلبة وتصنيفهم طوال تنقلهم على السلم التعليمي إلى عملية واسعة تضطلع بالوظائف التالية :
 - إلقاء الضوء (بواسطة ما يجمع ويعالج من بيانات) على نمو الطالب أثناء تعلمه للاستفادة منها في حسن توجيه نموه ، وتوظيف هذا النمو.
 - التعرف على مدى واقعية أهداف التعليم ووضوحها و قابليتها للتحقيق.
 - إيجاد وتنمية نظام للضبط والرقابة داخل التعليم العام والجامعي يتم بمقتضاه التعرف على مدى كفاءة العملية التعليمية، و تصحيح مسارها، واقتراح البدائل التعليمية الأكثر فعالية.
- ب. يعطى التقويم الجامعي بمفهومه الجديد عناية بالغة للفهم والتفكير العلمي وتنمية قدرات الطالب ومهاراته.
- ج. يتجه التقويم الجامعي بمفهومه الجديد إلى تشجيع مبدأ تعزيز ذاتية الفرد، وتزويده بالقدرة على توجيه نفسه بنفسه والذي صار إحدى الصيحات التربوية في عالمنا المعاصر، كما تستخدم أساليب التقويم الذاتي إلى جانب التقويم الجماعي.
- د. يتخذ التقويم بمفهومه الجديد أشكالاً ومراحل متعددة (تقويم قبلي، تقويم تكويني، تقويم نهائي، تقويم تتبعي)، كما يستخدم وسائل مختلفة منها الملاحظة ، المتابعة، فضلاً عن الاختبارات .

¹ رياض عزيز هادي ، الجامعات - النشأة و التطوير ، الحرية الأكاديمية ، الاستقلالية ، بغداد ، 2010 ، ص 56 .

2-2 تقييم أداء عضو هيئة التدريس في ضوء التجربة الأمريكية: يرتبط نظام تقويم عضو هيئة التدريس بالعديد من الفاعلين الذين لهم دور أساسي في عملية التقويم. وعلى هذا الأساس سوف نتطرق إلى أربعة أنواع من التقويم والتي تستعمل خاصة في الجامعات الأمريكية، حيث نجدها مجسدة لمفهوم الحكم الراشد وذلك من خلال إشراكها لمختلف الفاعلين في عملية التقويم .

- **التقويم من خلال الطلبة:** يؤكد (larson , 2000) على أن وجهات نظر الطلبة في جودة الخدمات التعليمية توفر كما كبيرا وآفاقا واسعة من البيانات والمعلومات التي توضع أمام أصحاب المصالح وصانعي القرار لإصدار الأحكام الصحيحة بخصوص مستوى أداء مؤسسات التعليم العالي ذات العلاقة.¹ فهناك أهدافا متعددة لتقييم عمليات التعليم والتعلم من وجهة نظر الطلبة ، ومن هذه الأهداف²:

1- تشجيع الطلبة على إبداء آرائهم حول عمليات التعليم في الجامعة، ودعم إدراكهم لعمليات التعلم، وتشجيعهم على إبراز العناصر التي تقود إلى نتائج إيجابية أو سلبية لتطوير القدرات التعليمية .

2- حصول الكليات المعنية على التغذية العكسية التي تساعد في تطوير جودة التعليم .

3- توفير البيانات و المعلومات التي تساعد على تحديد و اختيار المساقات الدراسية واختيار أعضاء الهيئة التدريسية .

كما تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من اتفاق الكثير من الباحثين على أهمية تقييم الطلبة لمستوى جودة عمليات التعليم و التعلم ، إلا أن هناك من يعارض ذلك.

¹ يوسف أبو فارة ، إشراك الطلبة في تقييم جودة التعليم العالي ، المؤتمر العربي الأول حول جودة الجامعة ومتطلبات الترخيص والاعتماد ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2007 ، ص 39.

² نفس المرجع السابق ، ص 52 .

- **التقويم من خلال الزملاء:** يعتبر هذا النوع مدخلا أساسيا في عملية تقييم أداء عضو هيئة التدريس في الجامعات الأمريكية حيث يعتبر الأداء المهني لعضو هيئة التدريس مسؤولية من اختصاص الزملاء و يتضمن التقويم من خلال الزملاء العناصر التالية¹: أصالة عمل عضو هيئة التدريس ومدى اهتمامه بعمل زملائه. تقويم أوراقه في المؤتمرات. مدى إلمامه بمبادئه وعلاقته بزملائه ومدى مساعدته لهم . مقابلته مع الطلبة ومدى إتقانه لمحتوى المقرر الدراسي، وما يقدمه للطلبة من آراء علمية. مدى اهتمامه بالتدريس ومواكبته للتطورات في تخصصه .

- **التقويم الذاتي (تقييم عضو هيئة التدريس لنفسه):** تمثل هذا النوع من التقويم في قيام المدرس بتقويم نفسه من خلال الإجابة عن العديد من التساؤلات المتعلقة بعمله و طريقة تدريسه وكفاءة أبحاثه ، ويمكن تلخيص هذه الأسئلة فيما يلي²:

- ماهي إنجازاتي خلال العام الدراسي ؟ ماهي أكثر نقاط القوة الأكاديمية الخاصة بي ؟ ماهي أكثر نقاط الضعف الأكاديمية الخاصة بي ؟ ماهي جوانب الإسهام الجامعي الشامل الخاص بي والتي يجب أن تكون محل اعتبار ؟ وفي هذا الإطار يستعرض التقرير السنوي لعام 1987 الخاص بالجامعة الأمريكية المنعقد في القاهرة، سبعة (07) عناصر للتقويم تتمثل في العمل التدريسي من حيث عدد الطلبة، رؤية الاتجاه الذي يسير فيه التدريس والابتكارات المفيدة والمشكلات والاقتراحات من خلال الخبرة الخاصة. خدمات تؤدي للجامعة وتتضمن: عدد الطلبة الذين يشرف عليهم عضو هيئة التدريس، خدمات لجان الجامعة، بحوث للجامعة وأعمال إدارية، خدمات لطلبة الجامعة. البحوث : وتتضمن: المنشورات (الكتب، بحوث قدمت في مؤتمرات، مقالات نشرت في جرائد ومجلات، مذكرات) وصف لبحوث أخرى،

¹ بوحنية قوي ، إدارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية : حالة الأستاذ الجامعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2007، ص 385.

² نفس المرجع السابق، ص 385 .

بحوث تحت الدراسة و مازالت قيد العمل . بيان الحالة الاجتماعية (بيانات خاصة)، المعلومات أو الاقتراحات أو التعليقات التي قد يحصل عليها المدرس لتحسين الأداء الأكاديمي.

-التقويم من خلال العلم و الخدمة¹: يتضمن هذا التقويم العرض المهني والنشر والبحث إضافة إلى الخدمة العامة .

أ. العرض المهني: يشمل العناصر التالية: مختلف التدخلات في عضوية اللجان، التطبيقات المهنية وورش العمل، المناسبة وموضوع العرض، موقع ومكان الكلية التي ألقى فيها العرض . ويشارك في تقويم العرض المهني لعضو هيئة التدريس كل من الجمهور، وأجهزة الإعلام و ردود الفعل للمهن الأخرى .

ب. النشر: ويشمل المواد المنشورة في الجرائد والمجلات والكتب والمقالات الدورية والتقارير ومشاريع البحث والمنشورات التي أعيد طبعها في أماكن إستراتيجية. ويتوقف هذا التقويم على آراء الزملاء ورؤساء الأقسام والعمداء لتلك المشورات .

ج. البحث: ويشمل العديد من العناصر مثل الناشر في مجال أكاديمي معين، التقديرات من خلال الزملاء في القسم، التقديرات من خلال الزملاء في كليات أخرى، التقديرات من خلال رؤساء الأقسام، وعدد ومضمون العروض.

د. الخدمة المهنية و الخدمة العامة: تشير الخدمة المهنية إلى مجموع الأنشطة التي تشمل المشاركة أو شغل منصب في الجامعات والاتحادات المهنية حيث من خلالها يمكن معرفة المكانة المهنية لعضو التدريس. أما الخدمة العامة فتتضمن الأنشطة المتعلقة بالبحوث التطبيقية والمساعدات الفنية وتقديم الاستشارة لجهات أخرى خارج الجامعة، وتصدر

¹ بوحنية قوي، إدارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية : حالة الأستاذ الجامعي في الجزائر المرجع السابق ، ص 387 .

الإشارة إلى أن معظم الجامعات والمعاهد الأمريكية تمزج بين الخدمة المهنية والخدمة العامة لتقوم أداء عضوية التدريس.

2-3 تحقيق جودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من خلال الرشادة في الإنفاق : إنه من النادر في الوقت الراهن أن نجد دولة يمكنها تمويل نظام شامل للتعليم العالي من المال العام فقط¹.

- واقع تمويل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر: أعطت الجزائر أهمية بالغة وعناية خاصة لمؤسسات التعليم العالي، حيث حظي هذا القطاع بالأولية في التمويل من الميزانية العامة للدولة باعتبار التعليم من صلاحيات الدولة². ويعتمد تمويل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر على فلسفة مبدئها أن الدولة هي المصدر الرئيسي للتمويل وهذا راجع إلى عدة أسباب نذكر منها ما يلي³:

- يحقق التمويل الحكومي ديمقراطية التعليم العالي ومجانيته، مما يسمح لجميع طبقات المجتمع الاستفادة من خدمات التعليم بصورة متكافئة تحقيقاً لمبدأ تكافؤ فرص التعليم.
- يسمح التمويل الحكومي بتدخل الحكومة في توجيه التعليم العالي وتخطيطه لضمان التنسيق بينه وباقي القطاعات الأخرى .
- بما أن الفوائد الاجتماعية للتعليم تفوق فوائده الفردية، كما يلاحظ أن العائد الفردي من التعليم العالي في القطاع العام أعلى من العائد الفردي في القطاع الخاص.
- ضعف إقبال القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التعليم العالي لصعوبة حصوله على القروض من سوق الائتمان، حيث لا تقبل البنوك منح قروض إلا بوجود ضمانات.

¹ محمد عثمان عبد الملك ، تمويل التعليم العالي ، على الموقع:

<http://www.Alsudani.info/index.php> . سحب يوم : 2014/03/04 .

² Benarab Abdikrim. Financement de l'enseignement supérieur en Algérie. Colloque International sur le programme d'ajustement et effets sur les Secteurs de l'Education et de la santé. Université de Batna. Novembre 2000.p 183.

³ محمد عثمان عبد الملك ، مرجع سابق ذكره .

إن الدولة الجزائرية قد أعطت أهمية بالغة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، بغية جعله يشتغل جيدا، ويضمن تكويننا نوعيا ومنصفا في الوقت ذاته. لكن في ظل المعطيات الجديدة المتمثلة من العدد المتزايد للطلبة والوضعية الصعبة للاقتصاد الوطني، فهل بإمكان الدولة لوحدها الصمود في تمويل هذا القطاع؟

- ترشيد الإنفاق على مؤسسات التعليم العالي من خلال الإصلاح المالي على مستوى القطاع: في ظل محدودية الموارد الموجهة للقطاع، والتراجع المستقبلي لدعم الدولة لهذا الأخير، تصبح الرشادة في استخدام الموارد المالية أمرا ضروريا. و بناء على ذلك، فإنه يتعين وضع نظم متكاملة تتضمن الضوابط والمعايير التي تسمح بالتخصيص الأمثل لجوانب الإنفاق على التعليم العالي. حيث يمكن تصنيف الأساليب المتبعة بالجامعات لإعداد موازنتها المالية على النحو التالي¹:

← **الميزانية التفاوضية :** وهي الميزانيات التي تحدد من خلال التفاوض بين إدارة الجامعة والسلطات الحكومية المختصة مثل وزارة المالية.

← **الميزانيات المعتمدة على مدخلات العملية التعليمية:** وهي الميزانيات التي تحدد أبوابها بصيغة محاسبية وتعتمد على معدلات الالتحاق بالمؤسسة التعليمية، ونصيب الطالب من الإنفاق الجاري والرأسمالي للوصول إلى النسب المالية لتوزيع الموارد .

← **الميزانيات المعتمدة على مخرجات العملية التعليمية:** وهي تمثل نوعا من الميزانيات التي تعتمد في تخصيص الموارد المالية العامة للمؤسسة التعليمية على معيار أعداد الخرجين ومستوى كفاءتهم العلمية .

¹ معتز خورشيد ، الميزانية العامة وتمويل التعليم الجامعي ، على الموقع:

<http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/12/14/OPIN6.HTM> سحب يوم 14/03/2014.

← **الميزانيات المعتمدة على كفاءة العملية التعليمية :** وهي الميزانيات التي تعتمد على ربط تخصيص الموارد المالية الحكومية بمستويات أداء المؤسسات التعليمية .

وتفيد مؤشرات التعليم العالي على المستوى الدولي أن الميزانية التفاوضية تمثل أكثر الوسائل شيوعا لتوزيع الموارد المالية العامة على المؤسسات التعليمية، و في الجزائر فإن ميزانية الوسائل التي تأخذ بها وزارة المالية تهتم بالمدخلات ، أي مقدار ما ينفق على المشروعات والمرافق والأنشطة المختلفة، دون الاهتمام بطبيعة ونوع الخدمات أو الأنشطة موضوع الإنفاق أو المخرجات التي تحققها الأجهزة نتيجة هذا الإنفاق، فهي تعتمد أساسا على مبدأ الاستحقاق السنوي المفترض¹.

- **ترشيد الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر من خلال تنويع مصادر التمويل :** يفرض التنوع الكبير في التخصصات والمستجدات التكنولوجية الحاصلة أعباء مالية متزايدة على التعليم العالي، هذا ما يجعل تكاليف الإنفاق على هذا القطاع تزيد بعدة أضعاف على المستويات السابقة، وهذا ما يستدعي بدوره التنويع في مصادر التمويل. فبالإضافة إلى الإنفاق الحكومي على التعليم العالي يمكن اعتماد مصادر أخرى للتمويل من بينها: التحول إلى نظام الجامعة المنتجة، الرسوم، القروض، وإشراك القطاع الخاص في عملية التمويل .

← **التحول إلى نظام الجامعة المنتجة :** يقصد بالتحول نحو الجامعة المنتجة، استخدام مؤسسات التعليم العالي كمراكز إنتاج خصوصا في مجالي البحث والاستشارة،

¹ سليمان بن محمد الجريش ، من ميزانية البنود إلى ميزانية البرامج ، الجزيرة ، العدد 11000 ، الرياض ، على الموقع:

<http://213.136.192.26/2006jaz/jan/3/qo2.htm> سحب يوم 2014/04/10

واستثمار أملاك الجامعة المنقولة وغير المنقولة عبر آليات البيع أو الإيجار¹. ويمكن للجامعة أن تكسب موارد إضافية من خلال القيام بالأنشطة التالية²:

- تطوير التخصصات التي يمكن الاستفادة منها وخاصة التخصصات المرتبطة ببحوث الطاقة الشمسية والهندسة الوراثية حيث أنها يمكن أن تحقق مردودا ماليا عاليا، و سويق الأبحاث والدراسات الاستشارية (بيوت الخبرة الجامعية)³، إضافة الى إنشاء شركات مساهمة بين الجامعة وأطراف أخرى أو التعاقد مع الشركات لإنشاء ودعم مرافقها وفق نظام الخصخصة المعروف .

- القيام بكل الخدمات التي تعزز التفاعل فيما بين الجامعة والمجتمع وهو ما يسمى بخدمة المجتمع ويشمل ذلك عقد الدورات والندوات والتعليم المستمر والنشاطات الثقافية والاجتماعية والعلمية وغيرها⁴، زيادة على الشراكة مع القطاع الخاص المنتج من خلال نظام البحث والتطوير والحاضنات العلمية، وتجدد الإشارة إلى الاستفادة من ريع براءات الاختراع المسجلة من قبل أعضاء الهيئة التدريسية وعلى الجامعة إصدار التعليمات التي تنظم العلاقة المالية ما بين صاحب براءة الاختراع والجامعة، ويجب التنويه في هذا المقام الى الاستفادة من

¹ العتيبي منير بن مطني، تمويل مؤسسات التعليم العالي في دول الخليج العربية بين الجهود الذاتية والالتزام المجتمعي، المجلة السعودية للتعليم العالي، الرياض، العدد 2، 2004، ص 39 .

² ريمة عمري، آليات تمويل مؤسسات قطاع التعليم العالي في الجزائر، حالة جامعة محمد خيضر بسكرة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2007، ص 56 .

³ حسني علي خريش، إستراتيجية تمويل التعليم الجامعي في الأردن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص 81

⁴ نفس المرجع السابق، ص 140 .

أقسام التعليم المسائي: حيث يمكن للجامعة أن تفتح باب تقديم دروس مسائية في أقسامها مقابل مبالغ معينة يدفعها طالبوا الدراسات المسائية¹.

ومما سبق يمكننا القول أن التحول إلى الجامعة المنتجة أو التمويل الذاتي ليس المقصود منه سعي الجامعة إلى منافسة المؤسسات الإنتاجية الأخرى لتحقيق الربح بشكل يبعدها عن أداء مهامها الأساسية ولكن عليها الاكتفاء ببعض الأنشطة التي تساعد في الحصول على ربح معقول يساهم في تغطية نفقاتها وتحقيق وظائفها المتمثلة في التعليم والبحث العلمي و الخدمة العامة.

← البحث عن صيغ أخرى للتمويل : من بين المصادر الأخرى التي يمكن الاستعانة

بها في تمويل التعليم العالي نجد فرض الرسوم على الخدمات التعليمية الجامعية إضافة إلى طلب القروض و الشراكة مع قطاع الأعمال .

-**الرسوم :** لقد زاد التوجه بقوة في الثمانينات والتسعينات لفرض الرسوم أو زيادتها في التعليم الجامعي، وتعتبر الرسوم "مورداً مالياً تحصل عليه الدولة من يكون في حاجة إلى خدمة خاصة تنفرد الدولة بأدائها كالتعليم مثلاً " وبذلك تعد الرسوم إحدى الآليات الرئيسية التي يتم من خلالها تحويل عبء تمويل التعليم الجامعي من الحكومة إلى الأسر والطلبة ، ومن أمثلة ذلك رسوم الأنشطة الطلابية رسوم خدمات النقل الجامعي رسوم الإرشاد والتوجيه².

-**القروض :** لا تحظى القروض بالاهتمام الكافي باعتبارها أحد العناصر الرئيسية لتمويل التعليم العالي رغم تغير النظرة اتجاه التعليم واعتباره استثماراً مجدياً لا مجرد خدمة استهلاكية تقدم إلى المواطنين، حيث ما زال الشائع تمويل نفقات التعليم الجامعي من الإيرادات الثابتة

¹ هاشم فوزي دباس العبدوي ، يوسف جحيم الطائي إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، الوراق للنشر ، الأردن ، ط 1 ، 2008 ، ص 417 .

² حسين مصطفى حسين ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ، ص 39 .

للدولة . أما القروض فكانت توجه للمشاريع الإنتاجية ولأن التعليم العالي يساهم في زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة المصادر المالية للدولة، لذا فبوسع الدولة أن تلجأ إلى القروض من أجل تمويل نفقات التعليم، فهذه القروض سوف تستثمر وتعطي عائدا مضاعفا أكثر من أي مشروع إنتاجي. وتنقسم القروض المستخدمة لتمويل التعليم العالي إلى شقين :

الشق الأول : قروض تطلبها الدولة من أجل دعم وتمويل مؤسسات هذا القطاع وقد تكون خارجية بشروط من طرف البنك الدولي، أو داخلية من طرف المنظمات وقطاع الأعمال. والمعروف أن اللجوء إلى مثل هذه القروض يزيد من الأعباء المالية الملقاة على عاتق الدولة، لذا لا بد من إقامة موازنة دقيقة بين أعباء القروض والفوائد المالية التي تجنّ من ورائها.¹

الشق الثاني: قروض تقدم مباشرة للطلبة غير القادرين على تمويل تعليمهم، حيث أصبح إقراض الطلبة لتغطية نفقات دراستهم من النظم المستحبة بل يعتقد البعض أنها الحل المرضي من ناحية العدالة والكفاءة معا، حيث يسترد القرض وفوائده من الخريج، بعد أن يتم توظيفه. وتأخذ قروض الطلبة شكلين أساسيين هما²:

-القروض التقليدية : وتتمثل في تلك القروض التي يحدد لها معدل فائدة بنسبة مئوية.

-القروض المرتبطة بالدخل : عادة ما تقوم الجهات الحكومية بالتدخل إما بمنح القروض مباشرة إلى الطلبة أو تقديم الضمان إلى الجهات المانحة من القطاع الخاص.³

2-4 إشراك القطاع الخاص في عملية التمويل: خصوصية التعليم الجامعي هي قيام القطاع الخاص بتمويل وإنشاء وإدارة مؤسسات التعليم الجامعي لتحقيق مجموعة من الأهداف يتم تحديدها بشكل مسبق بصورة تتماشى مع السياسة العامة للدولة⁴.

¹ ريمة عمري ، مرجع سابق ذكره ، ص 61 .

² نفس المرجع السابق ، ص 62 .

³ نفس المرجع السابق ، ص 63 .

⁴ ريمة عمري ، مرجع سابق ذكره ، ص 67 .

ومما سبق نجد أنه ليس بالضرورة أن يكون التعليم العالي نظاما بدعم كامل من الحكومة أو دون دعم نهائي وإنما يجب اختيار النمط التمويلي الملائم عن طريق معرفة أثر ذلك الأسلوب على شرائح المجتمع المختلفة في ظل وفرة الموارد المالية أو قلتها.

خاتمة :

في ظل الظروف التي تعيشها الجامعة الجزائرية، والتزايد المستمر لعدد الطلبة المسجلين مع مردودية ضعيفة من عدد الخريجين، تطرح مسألة الاهتمام بالجودة ضمن الأولويات في أي مبادرة للإصلاح. والسعي إلى تطبيقها يتطلب تجسيدها لمبادئ الحكم الرشيد بهدف تجويد الأستاذ، الطالب والمناهج الدراسية ... إلخ، من خلال استقلالية ومشاركة الأساتذة والطلبة في إدارة مؤسسات التعليم العالي، وتحلي الإدارة بالرشادة في استغلال الموارد المتاحة.